الأمم المتحدة

A/61/PV.63

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٦٣**
الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/61/35)

تقرير الأمين العام (A/61/355)

مشاريع القرارات (A/61/L.31، A/61/L.32، A/61/L.33، A/61/L.34)

الرئيسة: يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستيها العامتين الستين والحادية والستين، في ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال لكي يجري تنقيحا شفويا لمشروع القرار A/61/L.34.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ الجمعية العامة ببعض التنقيحات التي أدخلت على مشروع القرار A/61/L.34، المعروض على الجمعية الآن. وهذه التنقيحات لم تترجم بعد. ولذا، سأقرأها بالانكليزية.

(تكلم بالانكليزية)

فيما يلي التنقيحات التي أجريت على النص. وكما سيلاحظ الأعضاء، توجد أيضا بعض التغييرات الطفيفة توخيا للوضوح. ويشكل ما يأتي الجزء الأكبر من التغييرات.

الفقرة السادسة عشرة من الديباجة قسمت إلى فقرتين، وإن كان المعنى لم يتغير. الفقرة السادسة عشرة من الديباجة نصها الآن كما يلي:

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء سياسة إسرائيل المتمثلة في إغلاق المناطق ومواصلة فرض قيود شديدة، تشمل حظر التجول ونظام التصاريح، على حركة الأشخاص، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والإنساني، وعلى نقل البضائع، بما في ذلك اللوازم الطبية والإنسانية، في جميع أنحاء الأرضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ما خلفته هذه السياسة من آثار سلبية على الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للشعب الفلسطيني، التي لا تزال تشكل أزمة إنسانية وخيمة“.

أما الفقرة السابعة عشرة من الديباجة، فيكون نصها كما يلي:

”**وإذ تعرب عن قلقها** إزاء استمرار إقامة نقاط تفتيش إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحويل العديد من هذه النقاط إلى هياكل شبيهة بمعابر حدودية دائمة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يعوق إلى حد كبير التلاصق الإقليمي للأرض الفلسطينية ويقوض بشدة الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتنميته“.

وجرى تنقيح الفقرة العشرين من الديباجة ليكون نصها كما يلي:

”**وإذ ترحب** بالجهود التي يبذلها وزراء الخارجية العرب والتي تجلت في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حيث دعوا، في جملة أمور، إلى التوصل إلى حل للصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق“.

والفقرة الثانية والعشرون السابقة من الديباجة والتي أصبحت الآن الفقرة الثالثة والعشرين، قد نقحت ليكون نصها كما يلي:

”**وإذ ترحب** بعقد مؤتمر ستوكهولم للمانحين المعني بالحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإذ تشجع على عقد المزيد من اجتماعات المانحين، وكذلك إنشاء الآليات الدولية، وإذ تلاحظ في هذا الصدد، إنشاء الآلية الدولية المؤقتة، لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للتخفيف من الأزمة المالية والحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية الوخيمة التي يواجهها الشعب الفلسطيني“.

ويستعاض عن الفقرة السادسة والعشرين السابقة، بالفقرة السابعة والعشرين التالية:

”**وإذ ترحب** بمبادرة الهدنة الفلسطينية التي بدأ سريانها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وقبول إسرائيل بها، وإذ تحث الجانبين على الحفاظ على هذه الهدنة، التي يمكن أن تمهد السبيل إلى مفاوضات حقيقية ترمي إلى التوصل إلى حل عادل للصراع، وعلى مد نطاقها إلى الضفة الغربية“.

وحذفت الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار. والفقرة ٥ من المنطوق سيكون نصها الآن كما يلي:

”**تهيب** بالطرفين أنفسهما القيام، بدعم من المجموعة الرباعية وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر، ببذل كل ما يلزم من جهود لوقف تدهور الحالة والرجوع عن جميع التدابير المتخذة على الأرض منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والقيام فورا باستئناف مفاوضات السلام المباشرة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية ومرجعية مؤتمر مدريد وخريطة الطريق“.

(تكلم بالفرنسية)

هذه هي التنقيحات التي أجريت على مشروع القرار A/61/L.34. وأشكر الأعضاء على رحابة صدرهم –

ولا سيما غير الناطقين بالانكليزية منهم، بشأن تغييرات اللحظة الأخيرة تلك.

الرئيسة: ستبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/61/L.31, A/61/L.32, A/61/L.33 و A/61/L.34 بصيغتها المنقحة شفويا.

سننظر أولا في مشروع القرار A/61/L.31 المعنون ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف''. وأود أن أعلن أنه بعد إصدار الوثيقة A/61/L.31، انضمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى مقدمي مشروع القرار.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا ، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.31* بأغلبية ١٠١ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٦٢ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغت وفود غامبيا وغينيا - بيساو وليسوتو الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة وأبلغ وفد ناورو أنه كان ينوي التصويت معارضا.]

الرئيسة: ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/61/L.32، المعنون ''شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة''. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.32* بأغلبية ١٠١ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٦٢ عضوا عن التصويت (القرار ٦١/٢٣).

[بعد ذلك أبلغت، وفود غامبيا وغينيا - بيساو وليسوتو الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة وأبلغ وفد ناورو أنه كان ينوي التصويت معارضا.]

الرئيسة: ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/61/L.33، المعنون ''البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين''. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا ، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الكاميرون، كندا، فيجي، ملاوي، مولدوفا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، أوغندا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.33* بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٦١/٢٤).

[بعد ذلك أبلغت وفود غامبيا وغينيا – بيساو وليسوتو الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة]

الرئيسة: ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/61/L.34 المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ بصيغته المنقحة شفويا. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا ، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، فيجي، ملاوي، مولدوفا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، أوغندا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.34* بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٥٧ صوتا، مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٦١/٢٥).

[بعد ذلك أبلغت وفود غامبيا وغينيا – بيساو وليسوتو الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة]

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (تكلم بالانكليزية): أود فحسب توجيه الشكر إلى جميع الذين صوتوا مؤيدين لهذه القرارات، فضلا عن القول إن هذا دليل آخر على الدعم الواسع من المجتمع الدولي لحل عادل وسلمي قائم على أساس دولتين، وللمضي قدما بعملية السلام. فنأمل من دولة عضو واحدة أن تنتبه إلى هذه الأصوات، وأن تصغي إلى قرار الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

الرئيسة: بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام A/61/298 و A/61/355

مشروعا القرارين A/61/L.35 و A/61/L.36

الرئيسة: يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستيها العامتين الحادية والستين والثانية والستين، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/61/L.35 و A/61/L.36.

نتناول أولا مشروع القرار A/61/L.35، المعنون ”القدس“. وأود أن أُبلغ الأعضاء أنه منذ صدور الوثيقة A/61/L.35، انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى مقدمي مشروع القرار.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا،

الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، كوت ديفوار، فيجي، ملاوي، مولدوفا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، أوغندا، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/61/L.35 بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٦١/٢٦).

[بعد ذلك أبلغ وفدا غامبيا وغينيا – بيساو الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيسة: ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/61/L.36، المعنون ”الجولان السوري“.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، (ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون،

كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا ، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/61/L.36 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٦، مع امتناع ٦٠ عضوا عن التصويت (القرار ٢٧/٦١).

[بعد ذلك أبلغ وفدا غامبيا وغينيا – بيساو الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيسة: قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على مشروعي القرارين اللذين اتخذا من فورهما، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على عشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلل تصويت وفدي البرازيل والأرجنتين فيما يتعلق بمشروع القرار A/61/L.36، المعنون ''الجولان السوري''، الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

صوَّتت البرازيل والأرجنتين لصالح القرار لأننا نؤمن بأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأرض بالقوة يشكل صلب القرار. وتحظر الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي لأي دولة من الدول. وهذه قاعدة قطعية للقانون الدولي.

ونود كذلك أن نوضح موقف وفدنا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. لم تكن النية من تصويتنا المساس بالشؤون المشار إليها في تلك الفقرة، وخاصة الإشارة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وباسم حكومتي الأرجنتين والبرازيل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث سلطات إسرائيل وسوريا على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل دائم لمسألة الجولان السوري وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيدة شروديروس – فوكس (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلغاريا، ورومانيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وليختنشتاين، وأوكرانيا.

أود أن أعلل تصويتنا على مشروع القرار A/61/L.36 بشأن الجولان السوري. لا يزال الاتحاد الأوروبي قلقا إزاء الحالة في الشرق الأوسط. ويرحب الاتحاد بالاتفاق بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت على وقف إطلاق النار بشكل متبادل في غزة، ويدعو الطرفين إلى بذل المزيد بغية تيسير تنشيط عملية السلام على وجه السرعة. فلا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط.

ويجب أن تستند التسوية العادلة والدائمة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك على المسارين السوري واللبناني، إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) – الذي يشدد على عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة

وضرورة العمل من أجل إحلال سلام عادل ودائم يمكن لكل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن – وإلى القرارات اللاحقة ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويجب أن تستند تلك التسوية كذلك إلى مرجعية مدريد، وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن تنفيذ خريطة الطريق وكل القرارات القائمة بين الأطراف. ونكرر نيتنا في الاستمرار بالعمل بلا كلل مع الأطراف في المنطقة بوصفنا جزءا من المجموعة الرباعية للشرق الأوسط صوب بلوغ ذلك الهدف.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر أن التسوية السلمية النهائية لن تكتمل بدون مراعاة الجانبين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني. وينبغي استئناف المفاوضات بأسرع وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق.

الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي صوت، في وقت سابق من هذا الأسبوع في اللجنة الرابعة مؤيدا لمشروع القرار A/C.4/61/L.17، بشأن الجولان السوري المحتل، الذي طالب إسرائيل بالكف عن تغيير التكوين السكاني للجولان السوري المحتل، وخاصة الكف عن إنشاء المستوطنات. ونرى أن القرار بشأن الجولان السوري في إطار البند المدرج في جدول أعمال اليوم يتضمن إشارات يمكن أن تؤدي إلى تقويض عملية المفاوضات الثنائية. لذلك، وكما حدث في الأعوام السابقة، امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت على القرار.

أخيرا، وبروح ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، يحبذ الاتحاد الأوروبي ألا يعرض على هذه الهيئة سوى قرار واحد يتناول هذه المسألة.

السيد متقي – نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفدي مؤيدا للقرارين اللذين اتخذا من فورهما في إطار البندين ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال، بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، على التوالي. وتم توضيح آراء جمهورية إيران الإسلامية بشأن هاتين المسألتين الهامتين خلال المناقشة العامة والمناقشة بشأن قضية فلسطين في الجمعية. وباختصار، نرى أنه يمكن إحلال سلام دائم في فلسطين من خلال إنهاء التمييز وإنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين واللجوء إلى الوسائل الديمقراطية لتحديد رغبات الشعب وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد سيغل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تؤيد القرار ٢٧/٦١، بشأن الجولان السوري. وما زلنا غير موافقين على النص، الذي يحكم بصورة مسبقة على مسائل المركز النهائي التي لا بد من تفاوض الطرفين بشأنها. وفي الأيام الأخيرة، امتنعنا عن التصويت على مشروع قرار اللجنة الرابعة المعنون ”الجولان السوري المحتل“ A/C.4/61/L.17. ومؤخرا، تصرفنا بحكمة وبضبط النفس بعدم عرقلة توافق الآراء بشأن مرشح سوري لعضوية لجنة المؤتمرات. واليوم صوتنا معارضين.

إن قراراتنا بشأن هذه المسائل، كما هو الحال بشأن جميع المسائل التي تعرض على الأمم المتحدة، تضرب بجذورها في احترامنا للأمم المتحدة وأهمية تناول المسائل فرادى بطريقة مسؤولة. وللأسف، لا تشاطرنا جميع الدول الأعضاء هذا الرأي. وإذ صوتنا اليوم، لا بد للأمم المتحدة أن تغتنم هذه المناسبة لتسجل استياءها العميق حيال استمرار تجاهل سورية للأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسورية تستخدم الجمعية العامة لتوجيه الاتهامات إلى إسرائيل حتى بينما تقوم هي نفسها بانتهاك عدد من قرارات مجلس الأمن – بما في ذلك القرارات

١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) – برفضها عمليا معاملة لبنان بوصفه بلدا ذا سيادة حقيقية.

ونود أن نكرر جزعنا حيال المؤشرات على أن سورية تعمل مع حزب الله والحلفاء اللبنانيين الآخرين بغية زعزعة استقرار حكومة لبنان المنتخبة ديمقراطيا. والدعم السياسي والمادي الذي تقدمه سورية لاستمرار وجود حزب الله كميليشيا بات واضحا خلال الأعمال القتالية التي جرت في الصيف الماضي في لبنان، بالرغم من دعوة قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى نزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان. ونكرر شعورنا بالقلق لأن سورية لا تتقيد بحظر شحنات الأسلحة غير المأذون بها إلى لبنان والذي فرضه قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما أن مجلس الأمن اتخذ مجموعة من القرارات دُعي جيران العراق في إطارها إلى اتخاذ خطوات لمنع زعزعة استقرار العراق. غير أن سورية ما زالت تسمح باستخدام أرضها من جانب الشبكات التي ترتكب أعمالا إرهابية في العراق.

وتواصل سورية أيضا استضافة المنظمات التي ترفض جهود السلام وتقوم بهجمات إرهابية على إسرائيل.

إننا ندعو النظام السوري إلى التراجع عن سياساته المدمرة والمزعزعة للاستقرار، وتحديدا الكف عن دعمه للإرهاب، ووقف جهوده لزعزعة استقرار لبنان، ومنع استخدام أرضه لدعم التمرد في العراق ووقف التحرش بالسوريين الذين يسعون للدفاع عن حقوقهم وإجراء تغيير ديمقراطي في بلدهم. وما زلنا نركز على ضرورة التغيير ومناهضة سياسات النظام السوري. فالشعب السوري وشعوب المنطقة يستحقان أفضل من ذلك.

الرئيسة: أعطي الكلمة لممثل سورية بشأن نقطة نظامية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدتي الرئيسة، إن فهمنا لطلب نقطة نظام هو أن يتم إعطاؤنا هذا الحق مباشرة حين نطلبه، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للجمعية العامة. ولذلك، يأسف وفد بلادي لعدم تمكينه من الكلام في الوقت الذي طلب الكلمة.

لقد خرج ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن الموضوع الذي نحن بصدده ليبعد الأنظار عن المسألة الرئيسية التي نحن بصددها والمتعلقة بالبند بشأن القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. وقد تمادى في كلامه مشيرا، في جملة أمور، إلى عدم احترام بلادي، سورية، للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد – ويمكن قول الكثير بشأن عدم احترام الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة منذ تأسيسها وحتى الآن – من المهم أن نُذكِّر الحاضرين وممثل الولايات المتحدة نفسه بأن بلاده قد عرقلت عمل الشرعية الدولية ٨٤ مرة منذ بدء أعمال هذه المنظمة الدولية. ٨٤ هو عدد المرات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية امتياز حق النقض لمنع تطبيق العدالة في العالم، ولمنع حل النزاعات في العالم، ولتأليب الدول على بعضها، ولتشجيع الحروب والانقلابات وسفك الدماء. إن ذاكرة المنظمة الدولية ليست قصيرة. ٤٤ مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض لحماية ربيبتها إسرائيل، وللحيلولة دون امتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية. فكيف يعقل أن نسمع كلاما عن عدم احترام سورية للأمم المتحدة، ونحن من الدول المؤسسة لهذه المنظمة، وحصلنا على استقلالنا بفضل هذه المنظمة، ودبلوماسيتنا تقوم على قرارات هذه المنظمة، ودعواتنا إلى إحلال السلام العادل والشامل تستند إلى قرارات هذه المنظمة؟

إن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوز الخطوط الحُمر عندما تدخّل في الشؤون الداخلية لبلادي،

وعندما عبّر بوضوح أمام هذا المحفل الكريم عن النزعة التدخّلية لسياسة بلاده تجاه منطقتنا وتجاه سورية. وأما ما زعمه بشأن لبنان، فإنني أُذكّره بأن الكثير من اللبنانيين والعرب وفي العالم يأخذون على الولايات المتحدة الأمريكية الآن أنها تتدخل بشكل فاضح في الشؤون اللبنانية على مدار الساعة، من خلال سفارتها وسفيرها في بيروت. وأذكّر الزميل الأمريكي أيضا بأن سورية قد نفّذت ما يعنيها من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في حين أن الطائرات الإسرائيلية لا تزال تنتهك المجال الجوي اللبناني، ولا تزال تهدد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سواء في البر أو البحر. وهذا مسجل في الأمم المتحدة بوثائق رسمية لبنانية توزّع علينا من حين لآخر.

إن هذا الاستفزاز الأمريكي الرخيص يليق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرخيصة. وهذا الجهل المطبق الذي ينمّ عنه كلام المندوب الأمريكي إنما يعكس بطبيعة الحال مدى الجهل المطبق الذي تتسم به سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، سياسات فاشلة جلبت إلى المنطقة المزيد من الكوارث والدم وسفك الدماء، جلبت إلينا الغزو والاحتلال، جلبت إلينا عدم الاستقرار، وجلبت للعالم سياسات كارثية يشهد عليها القاصي والداني حتى داخل الإدارة الأمريكية نفسها.

إنني أنصح المندوب الأمريكي بأن يقرأ التقرير الجيد الذي أعدّه كل من بيكر وهاميلتون حول أخطاء السياسات الأمريكية في المنطقة. إنني أنصحه وأنصح كل زملائه بأن يقرأوا بعناية تعليقات الصحافة العالمية وتعليقات الدبلوماسيين وتعليقات الأمين العام للأمم المتحدة نفسه قبل أيام عن الكوارث التي جلبتها هذه السياسات الأمريكية في العالم: سياسات تدخلية عدوانية احتلالية، تقوم على الغزو والقوة وشريعة الغاب، بدلا من استثمار هذا الوزن الكبير للولايات المتحدة الأمريكية من أجل حل النزاعات في العالم بالطرق السلمية، من أجل زيادة الاستقرار في العالم بالحوار والتفاعل، بدلا من الغزو والاحتلال والتهديد بالغزو.

لقد سمعنا لغة عصيّة على الفهم اليوم. فبعد اتخاذ الجمعية للقرار المتعلق بالجولان السوري، الأمر الذي يدلّل على أن أغلبية الحاضرين في هذه القاعة ضد الاحتلال الإسرائيلي للجولان، يتداعى المندوب الأمريكي إلى أن يعطينا درسا في ضرورة احترام هذه المنظمة الدولية، بدلا من الاعتذار عن عدم تصويت بلاده لصالح القرار.

إنني أستغرب، سيدتي الرئيسة، لماذا يصرّ المندوبون الأمريكيون على الإساءة لبلادهم بهذه الطريقة. إنني أستغرب ويستغرب معي الكثيرون عن السبب الذي يحدو بالمندوبين الأمريكيين للجوء إلى مثل هذه الطريقة في الدفاع عن سياسات بلادهم الخاطئة. هناك مثل عربي يقول ”إذا بليتم بالمعاصي فاستتروا“. وقد يكون من المفيد أن يقرأ المندوبون الأمريكيون هذا المثل العربي كل يوم مترجما إلى لغتهم لكي يتحسن أداؤهم في الأمم المتحدة. وأدعوهم مرة ثانية إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام الميثاق، والتوقف عن استخدام حق النقض، والتوقف عن عرقلة العدالة الدولية، ورفع اليد عن تأييد الاحتلال الإسرائيلي لأراضينا. إن مطلبنا عادل. نحن نريد تحرير أراضينا المحتلة، سواء أعجب هذا الأمر المندوب الأمريكي أم لم يعجبه. الولايات المتحدة الأمريكية دولة راعية للسلام. هكذا كانت، وهكذا يجب أن تبقى، لا أن تكون دولة راعية للإرهاب، وغازية للشعوب والدول.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): لقد شكرت من صوتوا تأييدا للقرارات المتعلقة بقضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الذين صوتوا تأييدا للقرارات في مجموعها.

وبالإشارة إلى القرارات المتعلقة بالقدس، أود فحسب أن أسجل تقديرنا وشكرنا لكوستاريكا والسلفادور على ما قامتا به، الأمر الذي تمثل في نص القرار وفي تصويتهما. ونعرب عن تقديرنا الكبير لذلك، ونرى فيه خطوة في الاتجاه الصحيح.

الرئيسة: أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يعبر وفد بلادي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجددا، ودون انقطاع منذ عام ١٩٨١، بأغلبية أصوات الحق، القرار المتعلق بالجولان السوري، والقرارات الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

إن استمرار استجابة المجتمع الدولي بدعم هذه القرارات إنما يعبر عن تشبّث الدول الأعضاء بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ويعبر عن دعمها لحقّنا في استعادة أراضينا المحتلة من قِبل إسرائيل، المدعومة أمريكيا منذ أكثر من ٣٩ عاما.

كما يعبّر التصويت لصالح تلك القرارات عن رسالة دولية واضحة لإسرائيل بأن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان والأمر الواقع مصيرها شجب المجتمع الدولي برمته لها، وذلك انطلاقا من حرص الجميع على إحقاق الحق والعدالة، وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة لصالح الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ورفض الاحتلال الأجنبي، أيّا كان هذا الاحتلال، والعدوان والتوسع والاستيطان فوق أراضي الغير.

وأكرر شكر بلادي، سورية، لجميع الدول التي قدمت مشروع قرار الجولان السوري والدول التي صوّتت لصالحه، وأؤكد دعوة بلادي إلى تحقيق السلام العادل والشامل، وإجراءها أكثر من أي وقت مضى على تحرير الجولان من الاحتلال الإسرائيلي، بجميع الوسائل التي يضمنها القانون الدولي. ونحث المجتمع الدولي أيضا على مساعدتنا في تحقيق ذلك منعا للحرب، وذلك من خلال استمرار الضغط على الجهة المعرقلة للسلام، وهي إسرائيل، ودفعها باتجاه قبول سلام يضمن مستقبلا مشرقا للمنطقة.

إن الاحتلال الإسرائيلي للجولان هو جريمة مضاعفة في نظر القانون الدولي. أقول جريمة مضاعفة لأن المسألة لا تتعلق بالاحتلال الأجنبي الإسرائيلي للجولان وحسب، بل تتعلق أيضا بقيام إسرائيل بضم الجولان السوري ضما غير شرعي في عام ١٩٨١، وهو العام الذي شهد اتخاذ مجلس الأمن قراره الشهير ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان لاغيا وباطلا وغير ذي أثر قانوني.

وبالرغم من هذه الحقيقة، نسمع من بعض السادة الزملاء تعليقات تتصل باستباق نتائج المفاوضات النهائية بين سورية وإسرائيل، وكأن هناك مفاوضات بين سورية وإسرائيل. هناك واقع مُر يعيشه شعبنا تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان. وعلى المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده، أن يدين هذا الاحتلال وذاك الضم بنفس الطريقة التي أدان بها المجتمع الدولي في عام ١٩٣٩، قيام النازية الألمانية بضم إقليم السوديت التشيكي وممر دانتزغ البولوني، لأن التساهل آنذاك بضم النازية لهاتين المنطقتين من دولتين مستقلتين في أوروبا أدى إلى إدانة المجتمع الدولي للنازية.

إن الجولان في نظرنا ونظر الكثيرين ليس بأقل أهمية من إقليم السوديت وممر دانتزغ ولذلك نقول بأن سياسات إسرائيل سياسات نازية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان): إنني أدلي بكلمتي إيمانا مني بحق الشعوب في استعادة أراضيها المحتلة والتمتع بسيادتها

الوطنية الكاملة. وإنفاذا لذلك، درجت الحكومة اللبنانية ولا تزال، على الالتزام بشكل كامل بجميع القرارات الدولية ذات الصلة.

ونؤكد أن النزاع العربي – الإسرائيلي ومعالجة القضية الفلسطينية يرتهنان أساسا بالتزام جميع الأطراف بالقرارات الدولية ذات الصلة. إن السلام في الشرق الأوسط مطلب أساسي وهدف دأبت المجموعة العربية على محاولة تحقيقه، سواء بالاستناد إلى مبادئ مؤتمر مدريد أو بإطلاق المبادرة العربية التي اعتُمدت في مؤتمر قمة بيروت، عام ٢٠٠٢.

وإننا، إذ نشكر الدول التي دعمت، وتدعم لبنان دائما في مساعيه الرامية إلى تخطي آثار المحن التي عصفت به، وآخرها العدوان الإسرائيلي، كما نشكر الدول التي دعمت، ولا تزال تدعم لبنان في مسيرته لاستعادة سيادته وبسط سلطته على كامل أراضيه، ندعو الجميع من على هذا المنبر إلى الالتزام الكامل بقرارات الشرعية الدولية وتنفيذها تنفيذا كاملا لكي يبقى لبنان ملتقى للحضارات والبلد الرسالة، ولكي يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة ازدهار ونمو وآمال بمستقبل أفضل للأجيال في المنطقة.

الرئيسة: بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.